

تقرير

راغدة صافي
raghida.ss@gmail.comالتوافق السياسي وانطلاق المؤسسات الدستورية
إشارة إستبق فيها لبنان مؤتمر "سيدر"

الإصلاح ثم الإصلاح ثم الإصلاح. هذه الكلمة المفتاح ترددت في كل عبارة قيلت خلال المؤتمر الاقتصادي للتنمية في لبنان الذي بات يعرف بـ"سيدر". هدف المؤتمر الى دعم خطة استثمارية طموحة وضعتها الحكومة اللبنانية لاعادة النهوض بالاقتصاد في هذه الفترة الحرجة



الرئيسان إيمانويل ماكرون وسعد الحريري يتوسطان الوفد اللبناني.

شكل مؤتمر "سيدر" محطة ثانية بعد المحطة الاولى التي بدأت في روما، مع مؤتمر دعم القوى الامنية والعسكرية اللبنانية، وتليها الثالثة تعقد في بروكسل تخصص لدعم الدول المضيفة للنازحين السوريين. حظي هذا المؤتمر الذي انعقد في 6 نيسان في باريس باهتمام دولي وفرنسي استثنائيين، اذ اختتم اعماله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون شخصيا بكلمة شاملة قال فيها ان "لبنان كنز يجب ان نحافظ عليه". ترأس وفد لبنان الى المؤتمر رئيس الحكومة سعد الحريري، وشاركت فيه اكثر من 48 دولة ومنظمة دولية، الى ممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني، وصناديق استثمارية ومالية عربية ودولية. اللافت هو ما لم يقل بشكل علني. فالمجتمع الدولي اوصل رسالة واضحة الى لبنان مفادها انه لم يعد مستعدا لاعطاء الاقتصاد اللبناني مزيدا من الاموال اذا لم ينفذ تعهداته لارساء قواعد ثقة، لجهة اتخاذ خطوات اصلاحية بنوية جديدة وعملية لمكافحة الفساد. القروض ستكون مشروطة باصلاحات مسبقة، وبرقابة لاحقة على اي مشروع يجري تمويله.



مستشار رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية الدكتور نديم المنلا.

لبنان. بالتالي كان هناك اجماع لدى المجتمع الدولي على ان يحول مساعداته الى لبنان من مساعدات انسانية الى مساعدات تنمية. تم حينها وضع آليات صغيرة لها، واخذ لبنان هذه الفكرة وحولها الى برنامج استثماري مع رؤية متكاملة تمتد على مدى السنوات العشر المقبلة، وتقرر عقد مؤتمر خاص لها. راجعنا الوضع الاقتصادي في لبنان مع صندوق النقد الدولي من مختلف جوانبه، وكانت امامنا اربعة احتمالات، درسناها جميعها لنختار احتمالا من بينها: الاول ان لا نقدم على اي خطوة، الثاني ان نقوم باصلاح مالي فقط، الثالث وضع برنامج استثماري من دون اصلاح مالي، الرابع وضع برنامج استثماري مع اصلاح مالي. توصلنا الى خلاصة ان الاحتمال الاخير هو الافضل للبنان، وهو ما تم اعتماده.

■ من وضع هذه الرؤية؟

□ منذ تشكيله الحكومة الحالية اعتبر الرئيس الحريري ان هذا الموضوع مهم جدا، وقد اولاه اهمية خاصة واستثنائية، وطلب مني ان اتولاه واعمل عليه واحوله الى ملف متكامل بالتعاون مع المجتمع الدولي.

■ ما هي الاهداف الرئيسية للخطة، وعلى ماذا تركز؟

□ وضعت الحكومة اللبنانية هذه الرؤية من اجل الاستقرار والنمو وخلق فرص العمل للشباب اللبناني بشكل اساسي، وهي تركز على اربعة بنود اساسية:

اولا: برنامج انفاق استثماري للبنى التحتية. ثانيا: اصلاح مالي بمعدل 1% سنويا. ثالثا: اصلاحات هيكلية لتحديث الادارة ومكافحة الفساد وتحديث التشريعات لعمل القطاع الخاص، واصلاحات قطاعية لتحقيق الفائدة القصوى من الاستثمارات بالقطاعات.

رابعا: استراتيجيا لتطوير القطاعات الانتاجية وزيادة حجم الصادرات.

■ هل تشاورتم مع القوى السياسية اللبنانية لوضع هذا البرنامج؟

في الادراج ووضعها في اطار خطة شاملة مقسمة على ثلاث مراحل، وقد عرضنا في باريس المرحلة الاولى منها.

لبن تواجه الحكومة
اي مشكلة في اولويات
المشاريع

■ دوليا، من ساعد على وضع هذه الرؤية؟
□ المساهمة الكبرى اتت من البنك الدولي الذي اطلع على البرنامج واكد صوابه واهميته لتنمية لبنان، كذلك اضاف صندوق النقد الدولي اضافة اساسية جدا على هذه الرؤية، اكد من خلالها انه اذا لم تتم مواكبة هذا البرنامج باصلاحات مالية فان كل ما نقوم به لن يكون كافيا، لذلك اضفنا بالتعاون مع الصندوق بندا للاصلاح المالي المطلوب لانجاح البرنامج.

□ حصل هذا البرنامج على اوسع توافق سياسي في تاريخ لبنان. اجتمعنا مع جميع القوى السياسية ومع 1200 بلدية من مختلف المناطق اللبنانية لبلورة هذه الرؤية ومناقشتها وترتيب اولوياتها. على خط مواز، قام مجلس الائمة والاعمار والوزارات المختصة والاستشاري دار الهندسة على مدى اشهر باجراء الاتصالات اللازمة ومناقشة كل المشاريع المطروحة والضرورية والملحة، وقد تمكنا من تجميع كل المشاريع الموضوعية

■ هل يراعي البرنامج الائمة المتوازن في لبنان؟
□ الارقام تشير بكل وضوح الى ان الاستثمارات المخصصة للمناطق المصنفة

هنا اين اتت تسمية CEDRE؟

تم اخذ الاحرف الاولى من اسم المؤتمر بالفرنسية على الشكل التالي:

Conférence Economique pour le Développement, par les Réformes et avec les Entreprises



مؤتمر "سيدر" منعقدا.

اللبنانية من خلال هذه الرؤية هو الوحيد الذي من الممكن ان يأخذ الاقتصاد اللبناني الى بر الامان.

المشاريع المخصصة للمناطق المحرومة ضعف المناطق الاخرى

■ ما هي الاولوية التي ستتبع لتنفيذ هذه المشاريع؟
□ الحمد لله، أمن مؤتمر سيدر تمويلا لكل المرحلة الاولى، وبالتالي فان الحكومة اللبنانية لن تكون لديها اي مشكلة في اختيار الاولويات. لو حصلنا على تمويل اقل، لكننا واجهنا مشكلة في ترتيب الاولويات، لكن التمويل الان اكثر من مكتمل.

■ هل كنتم تتوقعون هذه النتيجة؟
□ لم يكن احد يتوقع هذه النتيجة. تقديرنا ان حاجتنا ستكون سبعة مليارات واطمئنانا يتجاوز خمسة مليارات يعتبر انجازا كبيرا. صحيح ان هناك جزءا من مبلغ 11,5 مليارات مخصصا لتمويل القطاع الخاص، لكنه جزء صغير جدا.

بين بيروت وباريس، ومن الممكن ان تعقد في دول اخرى ايضا ابدت رغبتها في استضافة هذه الاجتماعات كهولندا مثلا. اما تكوين لجنة المتابعة فلا يزال قيد الدرس.

■ كيف ستضمن الحكومة اللبنانية عدم تسلسل آفة الفساد الى المشاريع التي ستنفذ؟
□ ما حصلنا عليه هو قروض لتمويل مشاريع، وبالتالي فان الجهة المقرضة هي التي ستضع شروطها وآلية الرقابة والمتابعة. ما يعني ان الجهة المقرضة يجب ان توافق على المناقصات التي ستحصل وعلى دفاتر الشروط، كما ان آلية المتابعة وصرف الاموال ستتم ايضا منها. بالتالي فان لبنان سيكون مجبرا على السير وفق آلية معينة تمنع حدوث اي تلاعب. علما ان الحكومة اللبنانية التزمت مكافحة الفساد التزاما كليا ووقف مزاريب الهدر ووضع خطط متكاملة للكهرباء والمياه والبنى التحتية.

■ المبالغ التي حصل عليها لبنان سترتب ديونا اضافية عليه. فكيف سيكون الوضع في المستقبل؟
□ لغاية الان لم يترتب شيء على لبنان. عندما يتم تنفيذ هذه المشاريع ستترتب ديون اضافية. لكن اذا اراد الاقتصاد اللبناني ان ينمو بنسبة خمسة او ستة او سبعة في المائة مع فائدة واحد في المائة مترتبة على هذا الدين وبهذه الكمية من المبالغ، فهذا يعني ان الناتج بالنسبة الى كمية الدين سيكون اكبر، وبالتالي فان مشكلة الدين ستكون اقل وطأة. لذلك يجب دائما ان نقارن الدين مع حجم الاقتصاد. الهدف الاساسي من هذا البرنامج الاستثماري هو تكبير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وبالتالي إيجاد حل لمشكلة الدين من خلال تكبير الاقتصاد.

كيف توزعت الهبات والقروض؟

- فرنسا: 400 مليون اورو كقروض و150 مليون اورو كهبات.
- البنك الدولي: 4 مليارات دولار كقروض ميسرة على فترة تزيد على 5 سنوات.
- بنك الاستثمار الاوروبي: 800 مليون اورو كقروض على مدى 5 سنوات.
- دولة الكويت تعهدت بتقديم قرض بقيمة 500 مليون دولار.
- قطر تعهدت بتقديم قروض ميسرة بقيمة 500 مليون دولار.
- البنك الاسلامي للتنمية: 750 مليون دولار على مدى 5 سنوات.
- بريطانيا: 60 مليون استرليني كقروض.
- هولندا: 200 مليون اورو على فترة 4 سنوات اضافة الى 100 مليون اورو مشروطة.
- ألمانيا: 60 مليون اورو كقروض.
- إيطاليا: 120 مليون اورو كقروض.
- تركيا: 200 مليون دولار كقروض.
- الولايات المتحدة: 115 مليون دولار كهبات.
- البنك الاوروبي لاعادة التعمير والتنمية: مليار و100 مليون اورو كقروض على فترة 6 سنوات.
- المملكة العربية السعودية: مليار دولار كقروض.
- الاتحاد الاوروبي: 150 مليون اورو كهبات لدعم فوائد القروض مع وعد بدرس كل مشروع على حدة لمعرفة جدواه واهميته، واذا اقتنع قد يساهم في تمويل مشاريع من خلال قروض تمتد على سنوات، وقد تصل الى مليار و500 مليون اورو.

وبعدها مؤتمر روما واليوم مؤتمر باريس ومن ثم مؤتمر بروكسل. كل ذلك يدل على ان الاسرة الدولية تعتبر ان امن لبنان واستقراره هما من امن اوربوا واميركا والدول الاخرى واستقرارها، وبالتالي يجب المحافظة عليه من خلال المحافظة على استقراره الامني والاجتماعي والاقتصادي.

■ ما هي اسس التوافق السياسي الذي تحدث عنه الرئيس الحريري والذي ساهم في انجاح المؤتمر؟

□ كل الافراء السياسيين في لبنان باتوا يشعرون بخطورة الواقع الاقتصادي واحتمال تدهوره، وهذا امر اساسي. كما ان القرار الذي اتخذه الرئيس الحريري قبل اكثر من عام، وقضى بوضع الخلافات السياسية جانبا لان مصلحة لبنان تغلو فوق كل مصلحة، شكل ركيزة اساسية لهذا التوافق يجب الاستفادة منها. وقد بذل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون جهدا كبيرا جدا للمساهمة في انجاح المؤتمر من خلال اقرار مجلس الوزراء جملة قرارات كان يجب اتخاذها قبل انعقاده، وكذلك فان رئيس المجلس النيابي نبيه بري لعب دورا اساسيا ايضا من خلال اقرار البرلمان جملة قوانين مهمة واساسية لنجاح المؤتمر. كل هذه الجهود اعطت اشارة مهمة جدا الى المجتمع الدولي ان المواسسات الدستورية في لبنان عادت الى العمل بانتظام وفاعلية.

■ كيف تصف المشاركة العربية في المؤتمر؟
□ كان الانطباع السائد انه ربما تكون المساهمة الدولية اكبر من المساهمة العربية، لكن فاجأنا اخواننا العرب بحيث ان ثلث القروض والمساعدات اتت من الدول والصناديق العربية. حصلنا على منح وقروض ميسرة بحوالي 11,5 مليار دولار، ثلثها من البنك الدولي، وثلثها من دول الاتحاد الاوروبي ومؤسساته التمويلية، وثلثها الباقي من الدول العربية وصناديقها التنموية، وفي حين كان متوقعا ان تكون نسبة مساهمتهم 15% الى 20%، الا انها وصلت الى نحو 35%.